

ECA/EA/ICSOE/23
Distr.: General
12 December 2019



Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
الاجتماع الثالث والعشرون
أسمره، إريتريا، ٥ - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩

الاستفادة من الفرص الجديدة للتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا

بيان أسمره



19-02441

بيان أسمرّة

١- انعقد الاجتماع الثالث والعشرون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، في فندق قصر أسمرّة في أسمرّة، إريتريا. ونُظّم الاجتماع بالاشتراك بين حكومة دولة إريتريا، ومكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دون الإقليمي لشرق أفريقيا. وتناول الاجتماع موضوع ”الاستفادة من الفرص الجديدة للتكامل الإقليمي في شرق أفريقيا“.

٢- وأدلت السيدة سوزان نغونغي، المنسق المقيم للأمم المتحدة في إريتريا، بملاحظات ترحيبية أشادت فيها بالمكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا لاختياره أسمرّة لاستضافة الاجتماع السنوي الثالث والعشرون، كما أثنت على حكومة دولة إريتريا لتيسير الاجتماع. وألقى السيد غودفري كايبرا، المدير العام للتخطيط الوطني في وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برواندا، بكلمة بالنيابة عن الوزير. وأعرب معالي الوزير، الرئيس المنتهية ولايته، عن أسفه لعدم تمكنه من حضور الاجتماع. وأشار السيد كايبرا إلى الاجتماع السنوي الثاني والعشرين، مذكرا المندوبين بأن إشراك جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما القطاع الخاص أمر ضروري للنجاح في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأضاف أن مشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية من شأنها أن تيسر تدفق التجارة والحد من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وقال إنه من المهم كفاءة إطلاع المواطنين والتشاور معهم على امتداد مراحل العملية. ورحبت السيدة فيرا سونغوي، الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالمشاركين مشيدة بالمنظمين والبلد المضيف. وذكرت أن شرق أفريقيا كانت أسرع المناطق نموا في أفريقيا على الرغم من أن ذلك النمو لم يكن، كما كان يُتوخى، مدفوعا بصفة رئيسية بالاستثمار أو التكنولوجيا. ووصفت السيدة سونغوي السلام بأنه أحد العوامل الرئيسية التي يسرت هذه المسألة. وافتتح اللجنة رسميا صاحب المقام السيد عثمان صالح، وزير خارجية دولة إريتريا، الرئيس المقبل لمكتب الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء. وبعد أن رحب في خطابه الرئيسي بالمشاركين في إريتريا، أشاد بالرئيس المنتهية ولايته، وذكر أن اتفاق السلام التاريخي بين إريتريا وإثيوبيا الذي وقع مؤخرا في أسمرّة هو أحد العناصر الرئيسية لتحسين التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا.

٣- وانتخب الاجتماع بالإجماع البلدان التالية لمكتب ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء:

الرئيس:	إريتريا
النائب الأول للرئيس:	سيشيل
النائب الثاني للرئيس:	إثيوبيا
المقرر:	جمهورية تنزانيا المتحدة

ومن ثم تم استعراض جدول الأعمال وإقراره.

٤- وحضرت الاجتماع وفود من البلدان التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وجزر القمر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر.

٥- وبالإضافة إلى عدد كبير من أصحاب المصلحة من إريتريا، البلد المضيف، حضر الاجتماع ممثلون عن المؤسسات الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية والدولية التالية: مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛ جماعة شرق أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

(الإيغاد)؛ لجنة المحيط الهندي؛ هيئة تنسيق النقل العابر بالممر الشمالي؛ هيئة إدارة المرفأء في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ مبادرة حوض النيل؛ جامعة جنوب أفريقيا؛ وزارة الطاقة في كينيا؛ جامعة نيروبي؛ شباب كينيا العاملين بالتجارة؛ مركز السلام المستدام والتنمية الديمقراطية؛ معهد الحياة والسلام؛ اللجنة الوطنية الكينية للوئام والاندماج؛ معهد دراسات السلام والأمن؛ جامعة دار السلام؛ معهد رواندا الدولي لتحليل السياسات والبحوث؛ جامعة ماكيريبي؛ معهد كينيا للسياسة العامة؛ اتحاد السياحة التنزاني؛ مكتب جيبوتي الوطني للسياحة. الترفيه والسياحة؛ شركة هوارث الدولية للنقل؛ مؤسسة حلول الطاقة المتجددة لأفريقيا؛ المنظمة البحرية الدولية؛ مؤسسة العلامات التجارية لشرق أفريقيا؛ مصرف التنمية الأفريقي؛ مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا؛ الشبكة الأفريقية لشراكات القطاعين العام والخاص؛ مكتب مؤتمرات كينيا؛ منصة تشجيع الاستثمار في أفريقيا؛ مبادرة الدعم دون الإقليمية لشرق أفريقيا من أجل النهوض بالمرأة؛ معهد القرن الأفريقي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة في إريتريا؛ وسائل الإعلام الوطنية والدولية؛ الخبراء الاستشاريون؛ المترجمون الشفويون؛ وموظفو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٦- وشملت دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء الجلسات العامة التالية:

(أ) استعراض عام لأوضاع الاقتصاد الكلي والأوضاع الاجتماعية لشرق أفريقيا؛

(ب) كيفية التعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في شرق أفريقيا؛

(ج) الدفع قدما بجهود تنمية السياحة في شرق أفريقيا؛

(د) استقطاب الاستثمارات لتطوير الطاقة والهياكل الأساسية في شرق أفريقيا؛ و

(هـ) التنمية المستدامة في شرق أفريقيا: الموازنة بين الخطط الوطنية، والقارية والعالمية.

٧- وتضمنت دورة اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء كذلك جلسات جانبية موازية ناقشت نتائجها بصورة جماعية. وتمثلت اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة فيما يلي:

(أ) تعزيز التجارة الإقليمية للتعجيل بخلق فرص العمل؛

(ب) حالة التماسك الاجتماعي في شرق أفريقيا.

ونظمت أيضا فعالية جانبية بشأن "تسخير الاقتصاد الأزرق من أجل التكامل الإقليمي" إلى جانب عشاء رفيع المستوى تناول "المنظورات القانونية بشأن التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا".

الرسائل ونقاط العمل الرئيسية

٨- درس الاجتماع الاستعراض العام لأوضاع الاقتصاد الكلي والأوضاع الاجتماعية لعام ٢٠١٨ في شرق أفريقيا استنادا إلى تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السنوي الذي يحمل الاسم نفسه. وأشار الاجتماع إلى استمرار ارتفاع معدل النمو في المنطقة، مع الاعتراف ببعض المخاطر الاقتصادية، مثل الحالة المالية وحالة الديون في بعض البلدان، والافتقار إلى التحول الهيكلي، وضعف الأداء التجاري في المنطقة مقارنة بما تنطوي عليه من إمكانيات، وأوجه الضعف إزاء تغير المناخ، وغيرها من المخاطر العالمية، فضلا عن بطء وتيرة خلق الوظائف. وأشار الاجتماع إلى حجم السوق الإقليمية من حيث

القوة الشرائية، قبل الإشارة إلى أن حالات العجز التجاري غالباً ما تقف وراءها السلع المصنعة، مما أدى إلى ما لوحظ من اعتماد شديد على الواردات، التي تأتي نسبة ٧٠ في المائة منها من البلدان الآسيوية. ووقف الاجتماع على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الإشارة إلى أن مركز أهداف التنمية المستدامة لأفريقيا كان قد خص بالذكر الأهداف ٣ و ٩ و ١٦ باعتبارها ذات أولوية، بسبب بطء التقدم المحرز في المنطقة حتى الآن. وعلى الرغم من الاجتماع تعرض للتحسينات التي طرأت على العمر المتوقع والتمثيل السياسي للمرأة، إلا أنه أشار إلى التفاوتات الكبيرة بين الجنسين في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وإلى تدهور معدلات الأمن الغذائي في المنطقة. وأقر المشاركون بالحلول والفرص الجديدة التي تتيحها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مثل التعجيل بعملية التصنيع وخلق ما يصل إلى مليوني فرصة عمل.

٩- وأبلغت سيشيل عن سياساتها واستراتيجياتها للتنمية والتكامل الإقليمي، مشيرة إلى ما تزخر به من موارد المحيطات وإلى النهج الاستراتيجي الذي تبنته على نحو مستدام للاستفادة من تلك الموارد. ونوه الاجتماع بقرار الحكومة بإنشاء إدارة جديدة مخصصة للاقتصاد الأزرق، فضلاً عن استنباط آليات تمويل مبتكرة، مثل السندات الزرقاء ومقايضة الديون. وهذا يدعم تنفيذ سياسات وخريطة طريق سيشيل الاستراتيجية بشأن الاقتصاد الأزرق. وتم إلقاء الضوء على قطاعي السياحة ومصائد الأسماك بوصفهما يشكلان الركيزة الأساسية للاقتصاد الأزرق، حيث يتوفر التمويل لمتعهدي المشاريع للمضي في الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا الصدد. وأحاط الاجتماع علماً برغبة سيشيل في التكامل الإقليمي، كما أحاط علماً بالتحديات المرتبطة بانتمائها لعضوية جماعات اقتصادية إقليمية متعددة.

١٠- وبالمثل، أعرب الاجتماع عن تقديره لبعض تطورات رواندا الأخيرة الجديدة بالملاحظة، مثل التقدم المحرز في تحويل الاقتصاد هيكلية من الزراعة إلى الخدمات، وتعزيز صناعة المنسوجات في رواندا من خلال الحظر المفروض على الواردات من الملابس المستعملة، ونجاح سياسة "صنع في رواندا" المتمثلة في تشجيع الصناعات المحلية. وجرى الإشارة إلى التحدي المتمثل في استمرار العجز التجاري. وأحاط الاجتماع علماً بإيمان حكومة رواندا بأهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وثقتها فيها قبل التأكيد على أهمية المشاريع المشتركة والاستراتيجيات التنافسية الإقليمية.

١١- ورأى الاجتماع أن "المخاطر" العالمية مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والمنازعات التجارية بين الولايات المتحدة والصين يمكنها في الواقع أن توفر مصدراً للفرص في القارة. وفي الوقت نفسه، طلب الاجتماع تقديم المزيد من المعلومات عن الجوانب غير الرسمية لاقتصادات شرق أفريقيا، والتجارة العابرة للحدود وتحويلات المهاجرين. وأثيرت نقاط أخرى منها دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية في التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والفرص التي تتيحها المياه المشتركة في التكامل الإقليمي. وفي ختام الدورة تم التسليم بالحاجة إلى خطط ملموسة لتسريع السياحة الإقليمية، والحاجة إلى إشراك الشباب في أنشطة الاقتصاد الأزرق، وأخيراً بنجاح حكومة رواندا في استحداث إطار مفصل وفعال للرصد والتقييم.

١٢- وتوصل الاجتماع إلى فهم مشترك لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، من خلال الوقوف على خلفيتها التاريخية ووضعها الحالي، وأوصى بالسبل التي يتعين انتهاجها للمضي قدماً. وأكد الاجتماع أن العديد من الأجزاء الفنية للاتفاق قد اكتمل وضعها. وفهم المشاركون أن تحرير الخدمات لن يحدث فوراً - إذ أن بروتوكول الخدمات اكتفى بمجرد وضع المعايير التي ستستخدم للجولة الأولى من المفاوضات المتعلقة بالأعمال التجارية، والاتصالات، والخدمات المالية والسياحة وخدمات النقل. وأعاد الاجتماع إلى الأذهان "الأدوات التشغيلية" الخمس التي أطلقت في مؤتمر قمة تموز/يوليه

٢٠١٩. وبعد أن سلم الاجتماع بالفوائد البعيدة الأثر لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، أوصى بالخطوات المقبلة التي يتعين على القارة الأفريقية، بما فيها منطقة شرق أفريقيا، اتباعها. وهذه الخطوات هي:

- (أ) وضع الصيغة النهائية للمكونات الحاسمة المتبقية؛
- (ب) زيادة عدد الدول الأطراف؛
- (ج) إنشاء المؤسسات، واستحداث الآليات التعاونية، ووضع التزامات تتخذ شكل قوانين ولوائح؛
- (د) تحقيق أعلى قدر من التنفيذ، عن طريق تدابير تكميلية مثل الاستراتيجيات الوطنية؛
- (هـ) اختتام المرحلة الثانية من المفاوضات؛ و
- (و) تسخير منطقة التجارة الحرة القارية كوسيلة لإنشاء السوق الأفريقية.

١٣ - وبعد أن حدد الاجتماع سبل المضي قدما، أُبلغ بأن إريتريا ملتزمة بالتكامل الإقليمي، الذي لا تعتبره خيارا بل ضرورة. وأشار المشاركون في حلقة النقاش إلى أن التشاور مع القطاع الخاص مهم لعملية التفاوض الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وشددوا أيضا على فوائد تمويل الهياكل الأساسية الإقليمية من أجل زيادة الإنتاجية، وجمع البيانات الموثوقة، وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص ومواءمة اللوائح.

١٤ - وتلقى الاجتماع عرضا عن الحالة الراهنة لصناعة السياحة في شرق أفريقيا ركز على أهمية هذا القطاع وما ينطوي عليه من إمكانات اقتصادية، حيث يوفر القطاع حاليا فرص العمل لما يربو على ٧,٢ مليون شخص. ومع التسليم بالنمو المطرد، أُطلع المشاركون في الاجتماع على التصنيف المتدني للدول الأعضاء في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي للسفر والسياحة، وعلى الأسباب التي تقف وراء ذلك وهي محدودية المنتجات السياحية والافتقار إلى إحصاءات السياحة ذات النوعية الجيدة. وأشار الاجتماع أيضا إلى الفرص الناشئة، بما في ذلك الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لقطاع السياحة، وتنامي الطبقة الوسطى بما لديها من دخل مخصص للإنفاق في جميع أنحاء القارة والفرص المتاحة لتطوير منتجات جديدة. ورحبت اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بالمبادرات الوطنية والإقليمية التي تقوم بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز السياحة الإقليمية. ويشمل ذلك الخطة الرئيسية للسياحة المستدامة في منطقة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، وخطة إثيوبيا الرئيسية للسياحة المستدامة، واستراتيجية الاتحاد الأفريقي للسياحة، وخطة تسويق السياحة لجماعة شرق أفريقيا وحسابات السياحة الفرعية في رواندا، وأوغندا وكينيا.

١٥ - وواصلت المداولات اللاحقة التركيز على الصعيد الإقليمي آخذة في اعتبارها إخفاق السياحة في اجتذاب السوق الأفريقية، والتشدد في نظم منح التأشيرات، وارتفاع تكاليف النقل الجوي. ولتحسين عائدات السياحة، أوصى الاجتماع بأن تدعم الوفود الوطنية التنفيذ الكامل لمبادرات السياحة الإقليمية والقارية. وشملت التوصيات الأخرى ما يلي:

- (أ) تحسين الشراكات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في قطاع السياحة المستمدة من القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

(ب) تنوع مجموعة المنتجات السياحية في شرق أفريقيا بالتوجه نحو المنتجات التي تجد رواجا في سوق السياحة الأفريقية بدلا عن المنتجات القائمة على الطبيعة؛

(ج) الترويج المشترك لمفهوم السياحة القائم على الاجتماعات، والحواضر، والمؤتمرات والمعارض (MICE) الذي ينطوي على مردود عالٍ؛

(د) الترويج لمفهوم "العطلات الحضرية القصيرة" فيما بين الأقاليم، وهو مفهوم لا خلاف عليه في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(هـ) التشجيع على تخفيف القيود المفروضة في نظم منح التأشيرات، ولا سيما بالنسبة للدول الأعضاء الأفريقية؛

(و) دعم تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، مع تعزيز وسائل النقل؛ و

(ز) إدماج البحوث في تنمية السياحة، وإنتاج إحصاءات السياحة ذات النوعية الجيدة.

ومن خلال الاستعانة بالمشورة المقدمة، تمكن المشاركون في الاجتماع من الاتفاق على الإجراءات التالية: وضع منهجيات لتوحيد عمليات جمع وتحليل بيانات السياحة في شرق أفريقيا؛ وضع إطار لكي يسترشد به تنوع المنتجات السياحية في شرق أفريقيا، ولا سيما مفهوم السياحة في المناطق الحضرية؛ والعمل الجماعي في إطار المبادرات الإقليمية والقارية القائمة المذكورة.

١٦ - ونظر الاجتماع في أهمية كفاءة اتساق وتوافق الأطر الوطنية، والإقليمية، والقارية والعالمية. وقرن الاجتماع، على سبيل المثال، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، حيث سلم من جهة بوجود توافق بين الخطتين إلا أنه لاحظ أيضا وجود مجالات تفتقر إلى التوافق. فالأمم المتحدة نفسها تعمل على نطاقات جغرافية مختلفة عبر العديد من الأطر. واستنادا إلى التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة أيضا، أشار الاجتماع إلى أنه ليس هناك أي "خطة مارشال" مما يفسر الضغوط المالية للمواءمة. وبالإشارة إلى مجموعة الأدوات المتكاملة للتخطيط والإبلاغ التي تقودها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، خلص المشاركون إلى أن المواءمة الأساسية للاستراتيجيات ينبغي أن تحدث على المستوى الوطني، ليس فقط لأغراض التخطيط بل لأن التطورات الوطنية لديها أكبر "أثر مُستشعر" على حياة الناس. وتم تقاسم المنهجيات، بما في ذلك منح الأولوية للأهداف الأكثر طموحا كأسلوب لتحقيق التزامن الرأسي بين مختلف الأهداف. وأشاد المشاركون أيضا بنهج الصندوق المشترك للتبرعات المستخدم في رواندا لجمع البيانات، الذي سهّل تجميع الموارد لتلبية الاحتياجات الإحصائية من خلال تعبئة الموارد وتجنب الازدواج.

١٧ - وسلم الاجتماع بالتحويلات الجارية في قطاع الطاقة في أفريقيا، التي تتجلى في التحسينات الملحوظة في الحصول على الطاقة، وتوسيع مصادر الاستثمار وتحسين سعة الهياكل الأساسية. ومع ذلك، لا تزال الفجوات في الهياكل الأساسية تؤثر على القدرة التنافسية للمنطقة من حيث ارتفاع تكاليف الشحن وزيادة تكاليف التجارة. وستتطلب معالجة الفجوة في الهياكل الأساسية ٩٠ بليون دولار في السنة لتطوير الطاقة.

١٨ - وقد حذر أحدث التقارير العالمية الخاصة بالهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة من أن التقدم المحرز حاليا فيما يخص الحصول على الكهرباء لن يكون كافيا لتعميم الحصول عليها بحلول عام ٢٠٣٠، وأن ٩٠ في المائة تقريبا من

الأشخاص الذين لن تتوفر لديهم الكهرباء في عام ٢٠٣٠ سيكونون من سكان أفريقيا. وبالنظر إلى أن التمويل الحالي لا يزال غير كافٍ، فقد جرت مناقشة استقطاب موارد إضافية من خلال استثمارات القطاع العام والاستثمارات المشتركة بين القطاعين العام والاستثمارات الخاصة. وإلى جانب ذلك، فإن تنويع الموارد الاستثمارية ينطوي أيضا على توسيع نطاق المالية العامة، من خلال توسيع القاعدة الضريبية، والاستفادة من تحويلات المغتربين، والاستعانة بأسواق الأسهم الخاصة، من خلال استخدام موارد الإيرادات المصرفية وإصدار السندات السيادية الدولية. واختتمت الجلسة بإصدار ثلاث توصيات قابلة للتنفيذ:

(أ) ينبغي استقطاب موارد استثمارية إضافية من القطاعين العام والخاص كليهما لمواصلة الاستثمار في الهياكل الأساسية في شرق أفريقيا؛

(ب) ينبغي السعي لتبادل الخبرات من خلال المنتديات الإقليمية الدورية من أجل دعم الدول الأعضاء التي تنفذ حلولاً مختلفة لسد الفجوة في الهياكل الأساسية؛ و

(ج) ينبغي لمشاريع الهياكل الأساسية الإقليمية أن تستفيد من التقدم المحرز في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي، ولا سيما فيما يخص منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك لتحسين بيان الجدوى.

١٩ - وقد تفرغ الاجتماع إلى اجتماعين لأفرقة الخبراء المخصصة فضلا عن الفعالية الجانبية.

٢٠ - وانتخب اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بـ "تشجيع التجارة الإقليمية من أجل التعجيل بخلق فرص العمل" بالإجماع المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء الآتية أسماؤهم لكي يشكلوا مكتب اجتماع فريق الخبراء المخصص:

الرئيس: أنطوني مفيانج، مؤسسة العلامات التجارية لشرق أفريقيا

المقرر: أرنولد سيغاوا، محطة تلفزة "إن تي في" أوغندا

وتم عرض الموضوع، الذي يتمثل في النمو السريع لأعداد الوافدين الجدد إلى القوة العاملة. وأشار اجتماع فريق الخبراء المخصص إلى أن الجزء الأكبر من العمالة يوجد في القطاع الزراعي كما أشار إلى الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات. وسلم الاجتماع بأن السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشكل مصادر للعمالة، ثم استنتج أن زيادة معدلات التبادلات التجارية داخل المنطقة الواحدة المرتبطة بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية سوف تغير سوق العمل، الأمر الذي سيفضي إلى إيجاد ما بين ٨٠٠٠٠٠٠ ومليوني وظيفة.

٢١ - واستفاد اجتماع فريق الخبراء المخصص من المساهمات التي بينت التحديات التي تواجه إيجاد فرص العمل (وهي استيراد السلع الرخيصة الثمن، ومحدودية التجارة بين البلدان الأفريقية، وضعف الترابط والحوافز غير التعريفية الأخرى)، كما استفاد من المساهمات التي تناولت الحاجة إلى تدريب الشباب على اغتنام الفرص الناشئة. وأكد الاجتماع أن موثوقية إمدادات الطاقة أمرٌ بالغ الأهمية لدعم الأنشطة الصناعية، وسلط الضوء على الحاجة إلى وجود سياسات للمنافسة ولجنة معنية بالمنافسة. وتناول الاجتماع أيضا حالة العمالة في إريتريا.

٢٢ - وأفضت المناقشة إلى التوصيات العملية الخمس التالية:

- (أ) إتاحة تنقل اليد العاملة من خلال التنسيق الإقليمي لمعايير المؤهلات؛
- (ب) الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها التكنولوجيات الجديدة لإيجاد فرص العمل، على الرغم من الاختلال الذي يمكنها أيضا أن تتسبب فيه في بعض الأحيان؛
- (ج) إضفاء الطابع الرسمي على أقصى قدر ممكن من القطاعات غير الرسمية، من أجل تشجيع التنافس المنصف؛
- (د) تشجيع وتيسير إدخال تحسينات على التعليم والتدريب التقني والمهني لتسوية حالات عدم التوافق بين التعليم والوظائف؛ و
- (هـ) دعم تنفيذ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الخاص بحرية الحركة لتعزيز تنقل اليد العاملة على الصعيد الإقليمي والقاري.

٢٣ - وانتخب اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بـ "حالة التماسك الاجتماعي في شرق أفريقيا" بالإجماع المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء الآتية أسماؤهم لكي يشكلوا مكتب اجتماع فريق الخبراء المخصص:

الرئيس: يوهانس إسحاق يهيديغو، المدير العام، إدارة الإيرادات الداخلية، وزارة المالية

المقرر: بيرهي أرايا مانا، وزارة العمل والرعاية الاجتماعية، إريتريا

وافتتحت الدورة بعرض تقرير يحمل نفس الاسم. وأحاط الاجتماع علما بالنتائج التي توصل إليها التقرير، التي تستند إلى استقصاء للتصورات يتمحور حول خمسة مواضيع رئيسية، هي: الانتماء والإدماج الاجتماعي والرؤية المشتركة؛ والسلام والأمن؛ وعدم المساواة والهجرة؛ وآثار التجارة العابرة للحدود؛ ومشاركة المواطنين وتفاعلهم النشط.

٢٤ - وتداول فريق الخبراء المخصص بشأن الأخطار التي تهدد التماسك الاجتماعي جراء تفاوت النمو والاختلالات المتصورة، المعروف عنها أنها توجب التوترات والنزاعات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، أوصى اجتماع فريق الخبراء المخصص بأن يكون هذا أحد السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التماسك الاجتماعي، والحد من أوجه عدم المساواة وتحسين التجارب الحياتية اليومية للناس في مختلف أرجاء شرق أفريقيا. مع التركيز على أفضلية التدخل المبكر من أجل منع نشوب الصراعات، وأشار الاجتماع إلى وجود مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة. واختار اجتماع فريق الخبراء المخصص كينيا كمثال لفهم المواضيع والأنماط ومعرفة كيف يمكن للبيانات الموجودة أن تعطي صورة عن الحالة الراهنة للتماسك الاجتماعي، فضلا عن تناول المنهجيات الجديدة والثغرات في البيانات. وتمثلت الاستنتاجات الرئيسية في أنه ينبغي للحكومات أن تكون في طليعة التماسك الاجتماعي، باسم التنمية المؤسسية، وأن وجود دستور يمكن أن يعزز التماسك الاجتماعي. وجرى أيضا تقاسم الخبرات والأفكار للتشديد على الارتباط الإيجابي بين مؤشر التماسك الاجتماعي ودليل التنمية البشرية، في حين اقترحت جهات أكاديمية النظر في شيخوخة السكان في المستقبل.

٢٥ - وأشار اجتماع فريق الخبراء المخصص إلى ما تزخر به شرق أفريقيا من إمكانات لزيادة التماسك الاجتماعي على الصعيد الإقليمي، وإلى مرونتها النسبية في هذا الصدد من الناحية التاريخية، لا سيما في ضوء ما تواجهه من تحديات مثل

النزوح والتفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية، والصراعات، وتفشي الهويات الوطنية والمحلية. وبفضل التشخيص الواضح للتحديات تمكن الاجتماع من طرح توصيات قابلة للتنفيذ:

(أ) هناك حاجة إلى تعزيز التدخلات السياساتية التي تستفيد من الصلات العرقية عبر الحدود؛ والدعوة إلى فائدة مفهوم التماسك الاجتماعي على الصعيد الإقليمي؛ وأن تجري دراسة عن التماسك الإقليمي؛ وتعزيز السلام والترابية الوطنية في المدارس، والجامعات والمجتمعات المحلية؛ وإنشاء إطار متخصص لفهم حالة التماسك في الدول الجزرية في المنطقة من أجل تلبية احتياجاتها الخاصة. كما يمكن وينبغي إنشاء منتديات إقليمية لتحويل الأموال.

(ب) تُنصح الحكومات: بفهم المهارات الشخصية التي تعزز ثقافة ممارسة الأعمال الحرة، وتبني، واعتماد وتنفيذ السياسات المناسبة تبعاً لذلك؛ معالجة حالات عدم المساواة؛ والتصديق على بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص؛ وتمويل السياسات التي تخفف من حدة التوترات الاجتماعية، مثل تلك التي تعمل على وضع شبكات الأمان الاجتماعي؛ وتيسير التجارة عبر الحدود. كما ينبغي للحكومات أن تشجع استخدام اللغة السواحيلية – وبشكل أعم تعزيز التبادل الثقافي والبرامج التعليمية.

٢٦- وانتخب اجتماع فريق الخبراء المخصص المعني بـ "تسخير الاقتصاد الأزرق من أجل التكامل الإقليمي" بالإجماع المشاركين في اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء الآتية أسماؤهم لكي يشكلوا مكتب اجتماع فريق الخبراء المخصص:

الرئيس: السفير تولدى ولد ميكائيل، المدير العام لإدارة التنمية البحرية، وزارة الموارد البحرية، إريتريا

المقرر: عبود س. جومبي، محلل تخطيط السياسات والبحوث، وزارة البيئة، زنجبار، جمهورية تنزانيا المتحدة

وأبرزت الفعالية الجانبية الإمكانيات الكبيرة لإريتريا في مجال الاقتصاد الأزرق، وخاصة فيما يخص مصائد الأسماك وقطاعات التعدين في أعماق البحار. واستعرض الاجتماع المبادرات السياساتية في مجال الاقتصاد الأزرق في المنطقة دون الإقليمية – بما يشمل سيشيل، وجزر القمر ومدغشقر – كما أحاط المشاركون علماً أيضاً بالمبادرات السياساتية للاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، مثل الهيئة الحكومية الدولية (الإيغاد)، ولجنة المحيط الهندي، والأوساط الأكاديمية (جامعة جنوب أفريقيا) والأمم المتحدة (المنظمة البحرية الدولية).

٢٧- وأثيرت خلال الجلسة المسائل المتعلقة بمخاطر التكاليف على الموارد البحرية والمائية لأفريقيا، حيث أعربت اللجنة عن تقديرها لتصدي الاتحاد الأفريقي لهذه المسألة من خلال استراتيجيته التي أقرت مؤخرًا. وشدد الاجتماع أيضاً على الحاجة إلى تقييم القيمة الاجتماعية الاقتصادية الحقيقية للاقتصاد الأزرق ووضع آليات للتأكد من أن المجتمعات المحلية تستفيد أيضاً من عوائده. وتطرق الاجتماع إلى عدم وجود فهم مشترك لمفهوم الاقتصاد الأزرق وعدم كفاية البيانات والبحوث المتاحة لإعداد السياسات، حيث أكد المشاركون على الدور الهام للتعاون الإقليمي في تعزيز التقاسم والإدارة المستدامين لموارد وقطاعات الاقتصاد الأزرق. واعتبرت الاستدامة البيئية والتصدي لتغير المناخ من الأمور الحاسمة. وجرى كذلك إلقاء الضوء على بعض التجارب الناجحة التي شملت آليات التمويل المبتكرة، مثل السندات الزرقاء ومقايضة الديون في سيشيل، إلى جانب آليات التشاور الرفيعة المستوى (مجلس الاقتصاد الأزرق) وأدوات التخطيط (تخطيط الحيز البحري).

٢٨ - وبعد تبادل الرؤى واستيعابها بصورة جيدة، أوصت الدورة بالإجماع باتخاذ الإجراءات التالية:

- (أ) مواءمة المنهجيات بشأن كيفية قياس التقدم المحرز في الاقتصاد الأزرق في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛
- (ب) العمل التضافري في المنتديات الإقليمية من أجل تفادي الازدواجية وتعزيز الممارسات الجيدة لكي يتسنى مواءمة السياسات الإقليمية وتحقيق مبدأ التكامل في الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية وبرامج البحار الإقليمية؛
- (ج) تصميم وصياغة مخاطبة استراتيجية بشأن الاقتصاد الأزرق من أجل التوعية وتعبئة جميع أصحاب المصلحة على نحو فعال؛
- (د) تعزيز اقتصاد التدوير كاستراتيجية للحفاظ على الموارد الحساسة، وتشجيع مباشرة الأعمال الحرة والتصدي للتلوث البحري؛
- (هـ) الاستثمار في تدابير التخفيف والتكيف لمكافحة تغير المناخ ومعالجة المسائل المتصلة بالمخاطر الطبيعية؛
- (و) تعزيز السلامة البحرية والأمن البحري من خلال الآليات المملوكة على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لمشكلة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتلوث البحري، والاتجار غير المشروع، والبحث والإنقاذ؛
- (ز) إشراك الأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية في العروة التي تربط بين العلم والسياسات بغرض معالجة الاقتصاد الأزرق في المنطقة؛
- (ح) إدماج جميع أصحاب المصلحة، من خلال الحوار والمشاورات، بما في ذلك الشباب والقطاع الخاص، من أجل ضمان التآزر مع سائر المبادرات الإقليمية؛
- (ط) التضافر على الصعيدين الإقليمي والقاري لمعالجة التمويل المبتكر في تنفيذ أطر الاقتصاد الأزرق من خلال الاستفادة من الشراكات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية وبرامج البحار الإقليمية، وتوفير ما يكفي من الميزنة والتمويل المشترك؛
- (ي) وضع الأطر السياساتية والتشريعية المناسبة لتعزيز التعدين في قاع البحار العميقة واستخراج المواد الهيدروكربونية بطريقة مستدامة، بالاستفادة من مبادرات التخطيط المكاني البحري؛
- (ك) رفع مستوى الوعي وتنظيم منتدى سنوي أو نصف سنوي للاقتصاد الأزرق على الصعيد الإقليمي؛
- (ل) اعتماد المبادرات الإقليمية الناجحة في مجال الاقتصاد الأزرق، وتكرارها والارتقاء بها؛ و
- (م) وضع استراتيجيات أو خطط عمل وطنية ودون إقليمية بشأن الاقتصاد الأزرق حيثما تدعو الحاجة لها، بالاستناد إلى دليل سياسات الاقتصاد الأزرق الصادر عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومخطط الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق لأفريقيا.

٢٩- وتضمنت الدورة عشاءً رفيع المستوى تدارس خلاله المشاركون الجانب القانوني للتكامل الإقليمي، الذي قدمه القاضي إسحاق لينولا، قاضي المحكمة العليا في كينيا ونائب رئيس المحكمة الابتدائية في محكمة العدل لشرق أفريقيا. وفي معرض التشديد على الدروس التي يمكن استخلاصها من التاريخ، تم الإقرار بأن العنصر القانوني لجماعة شرق أفريقيا يكفل الرخاء والاستدامة للمعاهدة. وتجدر الإشارة بجماعة شرق أفريقيا على المكاسب التي تحققت فيما يخص الاتحاد الجمركي لجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة والاتحاد النقدي. وتشكل المشاركة العامة جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة، ويعني هذا أن المجتمع المدني - وكل مواطن من شرق أفريقيا - ينبغي أن يكون من مناصري التكامل الإقليمي، خاصة بالنظر إلى أن وجود الإطار القانوني يهدف إلى إشراك الناس وتمكينهم من الإدلاء بآرائهم في هذه العملية.

٣٠- وبدعوة من حكومة إريتريا، قام المشاركون الدوليون بجولة خارج مدينة أسمرة، أبدو خلالها إعجابهم بسدي غيرغيرا ولوغو، وبمنشأة لإنتاج الطاقة الشمسية وبمزارع ألبان هلهالي.

٣١- وفي جلسة عامة، قدم المقرران تقريريهما إلى اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء بشأن دورة كل منهما.

٣٢- وشارك المشاركون في اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في جلسة خاصة بالأسئلة والأجوبة مع غابريل نيغاننتو، المدير العام السابق لمكتب مصرف التنمية الأفريقي في منطقة شرق أفريقيا.

٣٣- وأعرب المشاركون عن صادق شكرهم وتقديرهم لحكومة إريتريا على استضافتها للاجتماع الثالث والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وعلى حسن الضيافة والتسهيلات المقدمة. وسوف يحدد موضوع ومكان الاجتماع الرابع والعشرين (٢٠٢٠) في موعد لاحق، بالتشاور الوثيق مع مكتب الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.